(٤) المناطق المحتلة

حركة الاستيطان : تواصل سلطات الاحتلال تعزيز المستوطنات في المناطق المحتلة ، ففي هضبة الجولان يجري العمل لاقامة مستوطنتين جديدتين في جنوب الهضبة خلال هذا الصيف ، كما وستقام مستوطنة جديدة مكان مستوطنة « العال » التي هجرها مستوطنوها ، وستحمل المستوطنة اسم « ايلي كوهين » . وقد اشار رئيس مصلحة التطوير في الكيرن كاييمت مئير شمير الى ان خطة تهويد الجولان تعتمد على استيعاب ١٥ الف نسمة في ٢٤ مستوطنة زراعية ، وعشرة الاف نسمة في مستوطنات مدينية . وفي غور الاردن تم الاحتفال في المدة الاخيرة بتحويل مستوطنة جلجال الى مستوطنة مدنية ، اما في مدينة القدس ، فقد استوعبت ضاحية « نفي يعقوب » الواقعة شمال شرق القدس الدفعة الاولى من العائلات اليهودية (٢٥٠ عائلة) ومن المقرر ان ينقل اليها شهريا ٣٠٠ عائلة . وفي قطاع غزة اقيمت في ٧٣/٥/٢٩ مستوطنة ناحال جديدة ، تدعى ناحال جديش على شاطىء البحر بين دير البلح وخانيونس ،وسيعمل المستوطنون بفلاحة الارض وزرع مزروعات في مستنبتات زجاجية . اما فيما يتعلق بشرم الشيخ حيث تقيم السلطات الاسرائيلية هناك مدينة « اوفيرا » فانها تعمل على اقامة ٢٥٠ وحدة سكن اضافية هذا العام ، كما وسيجري التمهيد — كما جاء على لسان وزير الاسكان شيرف — لاقامة الف وحدة سكنية بالاضافة الى انشاء مركز تجاري ، ومؤسسات تعليمية ومؤسسات للخدمات. وفيما يتعلق بمشارف رفح فانه من المقرر ان تكون هذه المنطقة هدفا لمجموعة من المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفييتي عند اواخر شهر حزيران ، وسيقيم هؤلاء المستوطنون في مبان مؤقتة الى ان يستكمل بناء المركز الاقليمي هناك . ومن الجدير بالذكر ان هذا المركز يقع في المنطقة التي اقترحت لانشاء مدينة « يميت » عليها ، تتسع لربع مليون شخص وليس من المستبعد ان تكون مجموعة اليهود السوفييت هذه ، النواة الاولى التي تستقطب حولها مجموعات اخرى من يهود الاتحاد السوفييتي لاقامة مدينة « يميت » . وفي غضون ذلك اقدمت محكمة « العدل » العليا الاسرائيلية على رفض شكوى قدمها سكان مشارف رفح الذين اجلوا عن اراضيهم في اوائل عام ١٩٧٢ ، طالبوا فيها محكمة « العدل » انصافهم واعادتهم الى اراضيهم . فقد اصدرت المحكمة في ٧٣/٥/٢٤ حكمها ، بعد ان بقيت الشكوى مدة طويلة في ملفات المحكمة تزيد على العام ، برد الشكوى ورفضها ، بحجة ان طرد السكان العرب من اراضيهم جاء لمتطلبات الامن . ومن الجدير بالذكر هنا ان المحكمة ابرزت خلال تداولها للقضية، انه قد تم خلال الفترة الواقعة بين يناير ١٩٧٠ واذار ١٩٧٢ مقتل ٢٧ اسرائيليا وجرح ١٩٥ اخر في هذه المنطقة . والحقيقة ان حجة الامن التي تذرعت بها محكمة « العدل » العليا ، حجة واهية ، لان السبب الحقيقي لعملية تفريغ مشارف رفح من السكان وطردهم من اراضيهم يعود الى رغبة سلطات الاحتلال في تهويد تلك المنطقة حيث شيد عليها عدة مستوطنات ، ومن المحتمل أن تبنى هناك مدينة « يميت » .

مقاومة سكان الهضبة : ارتفع عدد المعتقلين من سكان هضبة الجولان بتهمة الانتماء الى شبكات « التخريب والتجسس » ، ووصل العدد الاخير الى ٦٣ معتقلا ، ويقف على رأس الفوج الجديد من المعتقلين محمد حامد صفدي المدعو « ابو عدنان » . وقد اعترفت الصحف الاسرائيلية ان « ابو عدنان » يعتبر من المعارضين للسياسة الاسرائيلية الرامية الى دمج السكان الدروز في اسرائيل ، كما وانه وقف ضد اقامة مجالس محلية في قرى الهضبة تحت ظلال الاحتلال ، واقامة محكمة شرعية للطائفة الدرزية وترتيبات جبي الضرائب .

ومن الجدير بالذكر هنا ان السياسة الاسرائيلية واجهت فشلا ذريعا في الهضبة ، فقد ارتكزت السياسة الاسرائيلية هناك على ضخامة الروح الوطنية بين صفوف السكان ، بواسطة التركيز على العامل الطائفي ، وفتح بعض ابواب العمل وحرية الحركة امام السكان في الهضبة ، وبالرغم من ان السكان هناك وخاصة الجيل الشاب ، كانوا يفصحون عن هويتهم الوطنية والقومية من خلال التظاهرات المعادية للاحتلال ، والتي تخللتها اشتباكات مع قوات الاحتلال ، فان السياسة الاسرائيلية لم تيأس وركزت ثقلها على الزعامة التقليدية في الهضبة مستغلة التنافس